



ميزانية المواطن

لسنة 2017

نبي نعرفه فلوس البلاد من
وين جايات ولي وين ماشيات
!?



المحتويات

3المقدمة
3القانون المنظم لمالية الدولة
4مرحلة تحضير واعداد الميزانية العامة للدولة الليبية
4تطور بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 2013 – 2016 وأثرها على الحياة المعيشية للمواطن
4الترتيبات المالية : النصف الأول لميزانية 2017
4الايرادات النفطية
5الايرادات غير النفطية
5المصروفات
6القرض الممنوح من المصرف المركزي للحكومة للربع الأول 2017
6مخصصات الدولة الاستيرادية لسنة 2017
7المخصصات المالية للمشروعات والخدمات التعليمية والصحية والاسكان والبنية التحتية...
7بعض المعايير وقواعد صرف الترتيبات المالية لسنة 2017، على المشروعات التنموية.....
7أولويات مشروعات الخطة الوطنية لتقديم الخدمة التعليمية.....
7أولويات مشروعات الخطة الوطنية لتوفير الرعاية الصحية للأسر الليبية.....
8أولويات مشروعات الخطة الوطنية لمشروعات الاسكان والمرافق..
8الإدارة المحلية
8القانون المنظم للإدارة المحلية
9أولويات وزارة الحكم المحلي
9المخصصات المالية للبلديات وفقا لترتيبات المالية لسنة 2017.....
10المصطلحات
10المصادر

إن ميزانية المواطن ما هي إلا أحد الوثائق البسيطة والأساسية التي تخرج أثناء عملية إعداد الميزانية العامة والتي تتيح للمواطنين المعلومات الكافية لمعرفة سياسات الحكومة وتحديد أولويات الإنفاق، وتعد ميزانية المواطن لسنة 2017 الإصدار الأول لوزارة المالية ووزارة الحكم المحلي في إطار تعزيز آلية التواصل والثقة مع المواطنين ولترسيخ مبادئ الحكومة المفتوحة والشفافية في إدارة المالية العامة.

تتضمن ميزانية المواطن لسنة 2017، الترتيبات المالية الخاصة بمصروفات وإيرادات الباب الأول والثاني للعام المالي 2017م، لجميع الجهات الممولة من الخزينة العامة، كما تتضمن توزيع مخصصات الباب الثالث بالترتيبات المالية للقطاعات، وتوزيع أيضاً مخصصات النقد الاجنبي بالموازنة الاستيرادية لتوفير الاحتياجات الأساسية للدولة من مواد وسلع نهائية ومسلزمات الانتاج والتشغيل لعام 2017.

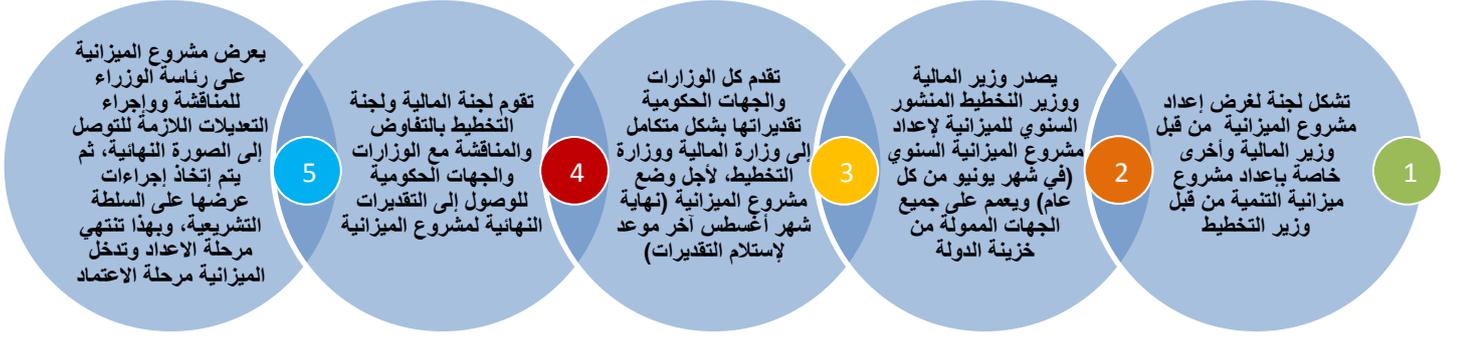
وتتضمن ميزانية المواطن أيضاً أهم المؤشرات الاقتصادية وهيكل المالية العامة للدولة وأهم التطورات التي حدثت في الأسعار العالمية للنفط والتضخم والدين العام، وأيضاً تضمنت لمحة عن أهم سياسات واستراتيجيات وأولويات القطاعات المهمة للمواطن كالتعليم والصحة والمرافق والاسكان، كما تتضمن ميزانية المواطن لمالية الإدارة المحلية وأولويات وزارة الحكم المحلي والبلديات ومخصصات الترتيبات المالية لسنة 2017 لدعم الإدارة المحلية.

القانون المنظم لمالية الدولة

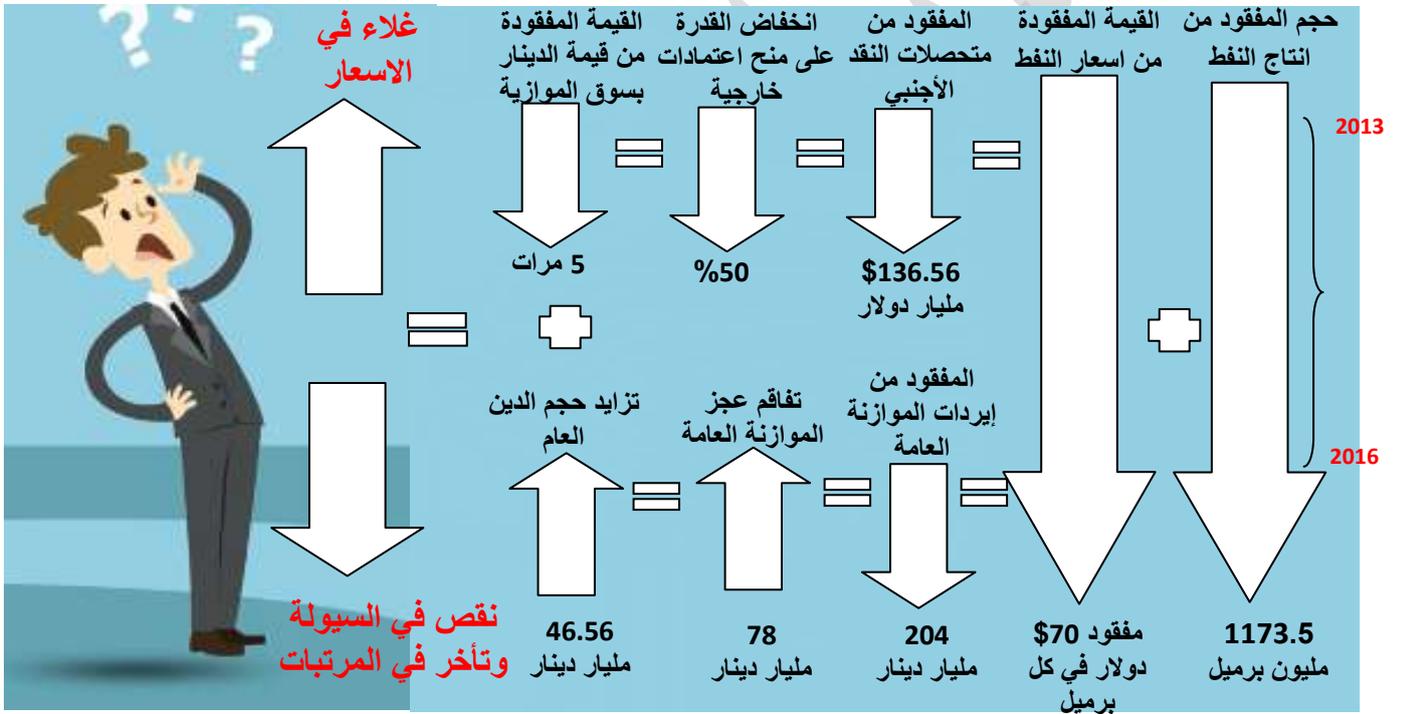
صدر قانون النظام المالي للدولة في 21 من رجب سنة 1387 هـ الموافق 24 من أكتوبر 1967م، والذي يعتبر بمثابة (الدستور المالي)، ولانحة الميزانية والحسابات والمخازن، والقانون رقم (13) لسنة 2000م بشأن التخطيط، وهم عبارة عن مجموعة من القواعد التشريعية والقانونية المنظمة للمالية العامة الخاصة بالدولة الليبية، وتعد تلك التشريعات من الأعمال الإدارية التي تهتم الحكومات بتطبيقها في جدول دراستها المالية في كل فترة زمنية من أجل التعرف على حجم الإيرادات، وحساب حجم وأوجه النفقات التي تتم خلال السنة المالية، وبالتالي تجمع التشريعات بين العمل الإداري المتعلق بالإجراءات الإدارية والعمل القانوني من أجل المساهمة في تطبيق موادها وأحكامها



مرحلة تحضير وإعداد الميزانية العامة للدولة

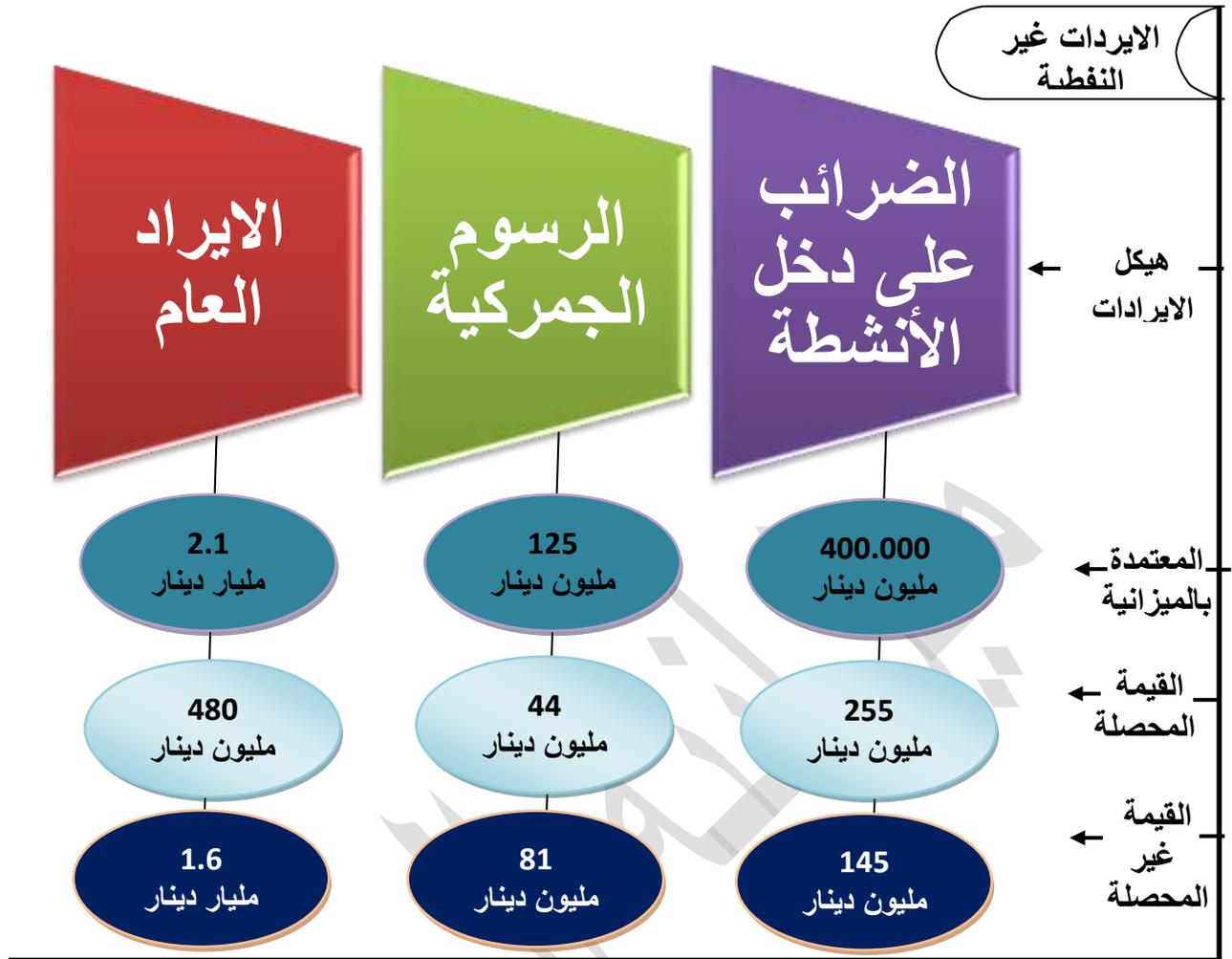


تطور بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 2013 – 2016 وأثرها على الحياة المعيشية للمواطن



الترتيبات المالية : للنصف الأول من السنة لميزانية 2017







القرض الممنوح من المصرف المركزي
للحكومة للربع الأول 2017

اجمالي الإيرادات المحصلة	3.505 مليار دينار
قسط القرض للربع الأول	4.800 مليار دينار
اجمالي التمويلات الربع الأول	8.305 مليار دينار
اجمالي القرض لسنة 2017	10.305 مليار دينار



مخصصات الدولة الاستيرادية لسنة 2017



القيمة بالمليون دينار	السلعة المستوردة	القيمة بالمليون دينار	السلعة المستوردة	القيمة بالمليون دينار	السلعة المستوردة
500	الإمداد الطبي	180	اسمنت وطلاء ومعاجين	1200	سلع غذائية موردة عن طريق صندوق موازنة الأسعار
280	الأجهزة والمعدات الطبية البشرية	100	مواد تنظيف	400	القمح
80	مستلزمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومراكز ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة	100	أدوية ومستلزمات بيطرية	540	أدوية ومستلزمات ومعدات طبية
700	متطلبات تشغيل قطاع الكهرباء	120	أعلاف جاهزة	280	حليب وأغذية الأطفال ومستلزمات الأم والطفل
1200	احتياجات قطاع النفط والغاز	140	الأسمدة والبذور والمبيدات والمعدات الزراعية	450	مواد غذائية مختلفة
130	الاحتياجات التشغيلية لقطاع النهر الصناعي	70	القرطاسية والأدوات المدرسية	120	الألبان ومشتقاتها
130	الاحتياجات التشغيلية للمياه والصرف الصحي	340	الملابس والأحذية	300	حيوانات حية ولحوم أبقار وأغنام وأسماك ودواجن مجمدة
120	مستلزمات قطاع المواصلات والنقل	120	مواد كهربائية	1600	مواد خام ومستلزمات تشغيل الإنتاج المحلي
80	متطلبات الاتصالات - تقنية المعلومات	260	المواد المنزلية الكهربائية	500	قطاع الصناعات الغذائية
300	تجهيزات أمنية وعسكرية	60	الإطارات والنضائد	420	قطاع صناعة الأعلاف
380	احتياطي تغطية مستلزمات تجهيز وتشغيل جهات عامة	120	قطاع غيار السيارات والشاحنات	400	قطاع صناعة الحديد والصلب
		200	احتياطي تغطية احتياجات ضرورية	160	قطاع صناعة الاسمنت ومواد البناء
3900	القيمة الإجمالية	6700	القيمة الإجمالية	120	قطاعات أساسية أخرى

المخصصات المالية لمشروعات الخدمات التعليمية والصحية والاسكان والبنية التحتية

بعض معايير وقواعد صرف الترتيبات المالية لسنة 2017، على المشروعات التنموية:

- على القطاعات الأخذ في الاعتبار التوزيع المكاني لتحقيق التنمية المكانية المتوازنة عند تقديم المشروعات التنموية
- تخصيص ما نسبته 10 % من مخصصات القطاع لتسديد جزء من الالتزامات التعاقدية القائمة على المشروعات المنتهية والمنفذة من قبل الشركات الوطنية والأجنبية
- إعادة ترتيب أولويات المشاريع الجاري تنفيذها، بالتركيز على استكمال تلك التي بلغت نسبة الانجاز فيها (70 %) فأكثر خاصة مشروعات الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية ومرافق البنية التحتية
- تنفيذ مرافق البنية التحتية، من مياه وصرف صحي وطرق وشبكات كهرباء للوحدات السكنية المتوقفة
- ان يقتصر التعاقد على المشروعات الجديدة المكتملة مثل مشروعات مرافق البنية التحتية، والتي تحقق الاستفادة من مشروعات قائمة او جرى تنفيذها



أولويات مشروعات الخطة الوطنية لتقديم الخدمة التعليمية

- إعادة تأهيل المدارس المتضررة من النزاع
- دعم وسائل التعليم والتعلم عن بعد
- تقديم الدعم النفسي للأطفال والمعلمين والأولياء المعنيين
- توفير فصول تعليم لتدارك ومعالجة الوضعيات الخاصة
- القيام بدراسة تحليلية لتقييم نظام التدريس في ليبيا وإعداد خطة لإصلاح قطاع التعليم في ليبيا وتطويره
- إعداد خارطة للخدمات التعليمية في ليبيا وتطوير نظام معلومات إدارة التعليم (EMIS) لضمان توفر المعلومات عن وضع قطاع التعليم
- دعم مراجعة المناهج الدراسية وإعادة تأهيل المدارس وتوفير البرامج والأنشطة
- إعداد تأهيل المعلمين في ليبيا وتنفيذ أنشطة بناء قدرات المدرسين
- والعملين في مجال التعليم
- تطوير قدرات عدد من معاهد التدريب المهني في عدد من المجالات ذات الأولوية (الصحة / معالجة المياه / أعمال البناء ...)
- دعم مشاركة الطلبة والأساتذة الليبيين في برامج تنقل الطلاب والمدرسين
- تبني برامج ومشاريع لتبادل الخبرات والإطلاع على التجارب الدولية

بلغت مخصصات الخدمات التعليمية في الترتيبات المالية لميزانية 2017 ، (1.170 مليار دينار)

أولويات مشروعات الخطة الوطنية في توفير الرعاية الصحية للأسر الليبية

- المساهمة في توفير سلة الاحتياجات للولادة الطبيعية والقيصرية
- توفير بعض التطعيمات وخاصة حديثي الولادة نتيجة قصور الإمداد في توفيرها .
- تحسين نظام رعاية حالات الطوارئ وتدريب الكفاءات بأقسام الطوارئ في المستشفيات الكبرى وتوفير سلة الأدوية والمستلزمات للإسعاف والطوارئ
- تحسين إمداد الأدوية الأساسية للأمراض المزمنة (السكري وحساسية الصدر الربو والضغط والغدد)
- توفير الخدمات الطبية الطارئة للأمومة والطفولة في مناطق الجنوب وخاصة المنكوبة منها نتيجة الصراعات
- تحديد حزمة موحدة للخدمات الصحية الأولية وتوحيد معاييرها وتحديث قائمة الأدوية الأساسية المستخدمة في مراكز الرعاية الصحية الأولية
- إطلاق عيادات تجريبية للرعاية الصحية الأولية في عدد من المناطق



- المساعدة على تحسين الرعاية الصحية والبرامج المهنية المتعلقة بصحة الأم والطفل وسلامة الدم
- دعم وزارة الصحة وعدد من الأقسام في مجال الصحة الذهنية والدعم النفسي والاجتماعي
- تدريب الموارد البشرية في أقسام التمريض المعنية بالطب النفسي والصحة الذهنية وتبادل الزيارات بين المختصين الممارسين في مجال الصحة الذهنية والدعم النفسي والاجتماعي
- المساعدة على وضع برامج مهنية للتعامل مع الأمراض غير المعدية على مستوى مراكز الرعاية الصحية الأولية

بلغت مخصصات الرعاية الصحية في الترتيبات المالية لميزانية 2017 ، (320 مليون دينار)

أولويات مشروعات الخطة الوطنية في مشروعات الإسكان والمرافق

حل مشكلة السكن:

- تنفيذ وحدات سكنية عن طريق المؤسسات العامة لذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الدخل المحدود .
- تحفيز ودفع القطاع الخاص لتوفير الوحدات للفئات الأخرى بكلفة معتدلة.
- الأقرض السكني.
- التوسع السكني للحد من الازدحام في المدن الكبرى
- القيام بالدراسات السكنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية ذات العلاقة بالإسكان والتطوير الحضري لغايات تحديد الحاجة السكنية وتوفير الخدمات الضرورية في المناطق المكتظة بالسكان
- العمل على إزالة مظاهر التخلف والبناء العشوائي فيها ومساعدة ساكنيها على توفير السكن المناسب لهم ، وخلق أحياء وقرى ومدن جديدة متكاملة في المناطق التوسع السكني .
- تتكفل الدولة بإعداد المخططات وتوفير الأراضي الصالحة للبناء وربط عملية تنفيذ المخططات بمشروع التهيئة العمرانية لتنفيذ الخدمات الأساسية (مياه شرب ، صرف صحي) مع بنية تحتية قوية متمثلة في الطرق وجميع المرافق التي تضمن ظروف معيشية وسكنية عالية المستوى
- تفعيل دور مصلحة التخطيط العمراني ودعمها بالكوادر المؤهلة علميا وفنيا وتمكينها من استكمال الدراسات المتعلقة بالجيل التخطيطي الثالث.



تشجيع وتحفيز العنصر المحلي في تنفيذ المساكن:

- دعم الشركات الوطنية والقطاع الخاص المحلي ، والاستمرار في برنامج تأهيل وتدريب الأيدي العاملة الوطنية، وإعادة تخطيط بما يضمن دعم نشاط البناء والتشييد ، وعدم الاستعانة بأدوات التنفيذ الأجنبية إلا في أضيق الحدود.
- تشجيع الجهات الخاصة القادرة على التمويل بتهيئة وتجهيز الأراضي بأعمال المنافع العامة وإعدادها للبناء وبيعها كأراض مجهزة أو البناء عليها بقصد الاستثمار .
- تحفيز القطاع الخاص والأفراد وتفعيل دورهم في تنفيذ جزء من مستهدفات الخطط الإسكانية وذلك بخلق المناخ المناسب لمزاولة الاستثمار العقاري والسكني.

بلغت مخصصات قطاع الإسكان والمرافق في الترتيبات المالية لميزانية 2017، (240 مليون دينار)

الإدارة المحلية

القانون المنظم للإدارة المحلية

أعطى قانون نظام الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012 ميلادية للبلدية استقلالية بأن لا تتبع أي جهة، ولها خصوصيتها في إدارة شؤونها وشؤون القطاعات التابعة لها، وان تمارس مهامها في إدارة النفقات العامة ووضع الآليات المناسبة للصرف واستغلال مواردها وإيراداتها المحلية، وأعطى القانون أيضا أهمية إلى دور المواطن في البناء عن طريق دفع رسوم مقابل تقديم الخدمات وبذلك تساهم في دعم البلدية من أجل تقديم وتحسين الخدمات للمواطن لتحقيق مزيد من الشفافية والمشاركة المجتمعية في



قطاع الإدارة المحلية وتطبيق اللامركزية ونقل الصلاحيات وتوزيع السلطات في المجالات الفنية والمالية وتعزيز قدرات الوحدات المحلية في مجال التخطيط المحلي وتقديم خدمات متميزة بكفاءة عالية ودرجة من الاستقلالية تحقق رفاهية المجتمع وطموحاته.

أولويات وزارة حكم المحلي

- تطبيق اللامركزية ونقل الصلاحيات وتوزيع السلطات في المجالات الفنية والمالية والإدارية.
- تمكين الوحدات المحلية من امتلاك قدرات مؤسسية فاعلة.
- تحقيق مزيد من الديمقراطية والشفافية والمشاركة المجتمعية في قطاع الإدارة المحلية.
- تعزيز مفهوم الشراكة بين وحدات الإدارة المحلية والقطاعين العام والخاص.
- الإشراف على البلديات من أجل تقديم خدمات للمواطن بطرق بسيطة وسهلة.
- متابعة مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية في البلديات.
- توعية الموظفين بالوحدات المحلية على أهمية المساهمة في بناء الوطن والحرص على المال العام.
- الوصول إلى أقصى درجات الإرضاء للمواطنين بمشاركة المسنولين بالوحدات المحلية في التخطيط.
- تحفيز منظمات المجتمع المدني للمساهمة في إدارة الشأن المحلي لخلق مجتمع منفتح على مؤسسات الدولة والتأسيس لنظام حكم ديمقراطي يساهم فيه جميع أفراد المجتمع.



بلغت مخصصات وزارة حكم المحلي في الترتيبات المالية لميزانية 2017، (10 مليون دينار)

المخصصات المالية للبلديات وفقا للترتيبات المالية لسنة 2017



إنشاء وحدات سكنية.
صيانة وتجهيز المرافق الإدارية



إنشاء وتعبيد ورصف الطرق والجسور
صيانة الطرق والجسور



تجهيز الحرس البلدي



إنشاء أماكن وفندق ومساحات ترفيهية.
صيانة الأماكن الأثرية.



إنشاء عيادات البيطرية
إنشاء مراكز مكافحة الآفات.
تجهيز الشرطة الزراعية.
تخصيص مساحات لإنشاء مشاريع زراعية عليها



إنشاء وصيانة شبكات المياه
إنشاء محطات تحلية وخزانات أرضية



صيانة وتجهيز شبكة الكهرباء.
إنشاء محطات توليد الطاقة.
إنشاء محطات توليد الطاقة الشمسية



أولويات صرف البلديات

صيانة وتجهيز المراكز الصحية
إنشاء مراكز صحية وأقسام رعاية الطفولة
إنشاء مراكز عسيل الكلي.
إنشاء مختبرات حديثة



صيانة وتجهيز المدارس والمعاهد
إنشاء مدارس ومعاهد وكليات
إنشاء مراكز للتدريب المهنيو العال



المصطلحات

- **السنة المالية:** هي سنة الميزانية العامة تبدأ من واحد يناير وتنتهي في واحد ثلاثون ديسمبر، و تنفذ بنود الميزانية من خلال أربع ارباع من كل عام.
- **الاعتمادات الخارجية:** يدخل في هذا المفهوم الاعتمادات المستندية ومستندات برسم التحصيل هذان النوعان من الاجراءات يستعملان في تمويل التجارة الخارجية، وهما عبارة عن تعهد مكتوب صادر من مصرف ليبيا المركزي بناءً على طلب المورد (التاجر أو المصنع مقدم الطلب أو الأمر) لصالح البائع (المستفيد). ويلتزم المصرف المركزي بموجبه بالوفاء في حدود مبلغ محدد خلال فترة زمنية معينة متى قدم البائع مستندات السلعة مطابقة لتعليمات شروط الاعتماد، وقد يكون الالتزام بالوفاء نقداً أو بقبول كمبيالة.
- **الدين العام:** هي مبالغ مستحقة الدفع على الحكومة للغير، والغير قد يكونوا محليين أو خارجيين، وتقترض الحكومة من المصارف أو من القطاع الخاص، والدين العام الظاهر بالميزانية العامة هو دين محلي فقط لصالح القطاع المصرفي الليبي.
- **عجز الموازنة العامة:** هو عندما يكون إجمالي حجم المصروفات يفوق إجمالي حجم الإيرادات بالميزانية العامة وفي العادة يغطي العجز بالاقتراض من جهات خارج الجهاز الحكومي.
- **الإيراد العام:** ويشمل إيرادات الاتصالات، توزيع أرباح مصرف ليبيا المركزي، إيرادات السوق المحلي من الإيرادات النفطية، الارصدة المتبقية في حساب الحكومة لسنوات ماضية.
- **باب المصروفات الرابع:** يشمل هذا الباب مصروفات دعم الأدوية والأمداد الطبي وبعض السلع التموينية والمحروقات والكهرباء والمياه والصرف الصحي وعلى النظافة العامة.
- **الإدارة المحلية:** تطبيق اللامركزية ونقل الصلاحيات وتوزيع السلطات في المجالات الفنية والمالية والإدارية.

المصادر

اعتمدت البيانات الواردة بميزانية المواطن على المصادر التالية:

- التقارير الصادرة عن وزارة المالية ووزارة التخطيط ووزارة الحكم المحلي ووزارة الاقتصاد والصناعة (منشورة وغير منشورة)
- النشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي (لسنوات مختلفة)
- التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي (لسنة 2015 & 2016)